بسم الله الرحمن الرحيم

للإمارات العربية المتحدة
ديوان حاكم عجمان

UNITED ARAB EMIRATES
RULER'S COURT
AJMAN

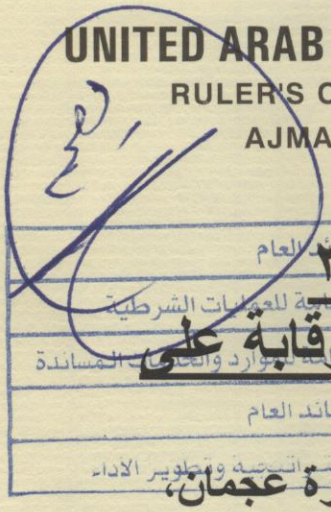

المرسوم الأميري رقم (٧) لسنة ٢٠١٦
بشأن تنظيم تداول وإستخدام أجهزة ومعدات الرقابة على المباني في عجمان

نحن، حميد بن راشد النعيمي، عضو المجلس الأعلى، حاكم إمارة عجمان،

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ٢٠١١م في شأن الإيرادات العامة للدولة، **وعلى** المرسوم الأميري رقم (١١) لسنة ٢٠١١م بإصدار القانون المالي لحكومة عجمان ولائحته التنفيذية، **وعلى** المرسوم الأميري رقم (٤) لسنة ٢٠١٣م بشأن الشرطة المحلية في إمارة عجمان، **وعلى** المرسوم الأميري رقم (٤) لسنة ٢٠١٤م بشأن إعادة تنظيم المجلس التنفيذي لإمارة عجمان، **وعلى** المرسوم الأميري رقم (١٠) لسنة ٢٠١٤م بشأن إنشاء الإدارة المركزية للشؤون القانونية لحكومة عجمان، **وعلى** القرار الأميري رقم (٦) لسنة ٢٠١٥م بشأن رسوم الخدمات والغرامات المحلية المطبقة لدى شرطة عجمان؛

وبناء على الطلب المرفوع إلينا من قيادة الشرطة المحلية بشأن أهمية إصدار تشريع محلي يتم بموجبه إلزام مالكي المباني في إمارة عجمان بتركيب أجهزة ومعدات المراقبة الأمنية في بناياتهم، وتنظيم نشاط بيع وإستخدام تلك الأجهزة والمعدات... وذلك تمشياً مع الممارسات الأمنية المطبقة في بقية إمارات الدولة... ولتفعيل الدور الوقائي للشرطة عن طريق استخدام واستغلال وسائل المراقبة الإلكترونية لضمان التدخل الفاعل للأجهزة الأمنية في أقصر وقت ممكن... للحد من إرتكاب الجرائم وتخفيف حجمها وآثارها...

وبناءً على توصية المجلس التنفيذي في عجمان الصادرة في إجتماعه رقم (٣) لسنة ٢٠١٦م، المنعقد بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠١٦م، بقبول طلب قيادة الشرطة المحلية سالف الذكر أعلاه؛

ولما إرتأينا فيه تحقيق المصلحة العامة؛

قررنا إصدار المرسوم الأميري الآتي نصه:

المادة (١)
اسم المرسوم وبدء العمل به

يُسمى هذا المرسوم **"المرسوم الأميري رقم (٧) لسنة ٢٠١٦م بشأن تنظيم تداول وإستخدام أجهزة الرقابة على المباني في عجمان"**، ويعمل به إعتباراً من اليوم الأول من شهر سبتمبر سنة ٢٠١٦م.

المادة (٢)
تعريفات وتفاسير

لأغراض تطبيق أحكام هذا المرسوم، وما لم يقتض سياق النص معني آخر، يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها أدناه، على النحو الآتي:

"الدولة"	: دولة الإمارات العربية المتحدة.
"الإمارة"	: إمارة عجمان.
"قائد الشرطة"	: يقصد به القائد العام للشرطة المحلية في عجمان.
"الإدارة المختصة"	: يقصد بها الإدارة العامة للعمليات بشرطة عجمان.
"الشبكة الأمنية"	: يقصد بها الشبكة الأمنية في مركز العمليات بشرطة عجمان.
"مبنى" أو "بناية"	: يقصد به أي عقار، أياً كانت مواصفاته ومكوناته، يستخدم للأغراض السكنية أو التجارية أو الصناعية في الإمارة. ولا يشمل التعريف أي عقار يصدر قرار خطي من قائد الشرطة بإستثنائه من تطبيق أحكام هذا المرسوم، سواءاً بصفة دائمة أو مؤقتة..
"معدات وأجهزة الرقابة الأمنية"	: يقصد بها أي كاميرات أو معدات، أو أجهزة أخرى مماثلة، أو نظام اليكتروني يتضمن عدداً من المعدات والأجهزة، تتم به، أو عبره، المراقبة الأمنية، المرئية و/أو الصوتية، داخل أو خارج أي مبنى خاضع لأحكام هذا المرسوم، أو يستخدم لرصد و/أو تسجيل حركة الأشخاص والمركبات، أياً كان نوعها، بداخل المبنى المعني، أو خارجه، أو بداخل أي جزء معين فيه. وتشمل العبارة أي نظام اليكتروني أو أجهزة أو معدات تستخدم لربط معدات وأجهزة الرقابة الأمنية بداخل المبنى بالشبكة الأمنية.
"الخدمات الأمنية"	: يقصد به أي خدمات تتعلق ببيع أو شراء أو تداول أو تركيب أو تشغيل أو صيانة أي أجهزة أو معدات أمنية يقوم شخص إعتباري بتقديمها في الامارة للغير في نظير مقابل مادي.
"نشاط أمني"	: يقصد به أي نشاط مهني أو حرفي يتعلق بتركيب أو صيانة أجهزة أو معدات الرقابة الأمنية، يقوم شخص طبيعي أو إعتباري بمزاولته في الإمارة.
"مقدم الخدمة الأمنية"	: يقصد بها أي شركة أو مؤسسة تقوم بمزاولة نشاط بيع أو شراء أو تركيب أو صيانة معدات أو أجهزة الرقابة الأمنية في المباني الكائنة في الإمارة.
"مستخدم الخدمة الأمنية"	: يقصد به مالك المبنى المعني الخاضع لأحكام هذا المرسوم.
"أجهزة أو معدات أمنية محظورة"	: يقصد بها الأجهزة والمعدات التي يصدر قرار خطي من قائد الشرطة بحظر تداولها أو تركيبها أو صيانتها في أي مبنى في الإمارة.
"السجلات الأمنية"	: يقصد بها السجلات التي يصدر قرار خطي من قائد الشرطة يتطلب ضمان توافرها، في كافة الأوقات، لدى مقدمي ومستخدمي الخدمات الأمنية، بحسب الحال.

"شهادة مطابقة المواصفات الأمنية" : يقصد بها الشهادة التي تصدرها الإدارة المختصة سنوياً لمالك المبنى الخاضع لأحكام هذا المرسوم والتي تؤكد فيها إستيفاء المبنى المعني للشروط والمواصفات الفنية والأمنية المطلوبة لحمايته من أي أخطار أمنية متوقعة الحدوث فيه.

المادة (٣)
الإلتزام بتركيب الأجهزة والمعدات الأمنية

٣(١) بموجب هذا المرسوم، وإعتباراً من تاريخ نفاذه، يجب على مالك كل مبنى قائم في إمارة عجمان في تاريخ نفاذ هذا المرسوم، أو يتم تشييده أو إكتمال تشييده بعد تاريخ نفاذ هذا المرسوم، أن يقوم بتركيب معدات وأجهزة الرقابة الأمنية اللازمة في المبنى المعني، حسبما يتم تحديدها من قبل الإدارة المختصة، وخلال المدة التي تحددها الإدارة المختصة.

٣(٢) يجوز للإدارة المختصة إصدار أمر خطي لأي مالك المبنى لإلزامه أيضاً بربط معدات وأجهزة الرقابة الأمنية في المبنى التابع له مع الشبكة الأمنية، متى رأت ذلك ضرورياً بسبب وجود خطر أمني متوقع الحدوث على المبنى المعني، أو على الشاغلين له، مما يتطلب مراقبة دائمة للمبنى المعني لضمان التدخل السريع والفعال للمبنى المعني لمنع أو التخفيف من آثار، الخطر الأمني المتوقع.

المادة (٤)
الموافقة الأمنية المسبقة للتراخيص

٤(١) إعتباراً من تاريخ نفاذ هذا المرسوم، لا يجوز لأي شخص، طبيعي أو إعتباري، مزاولة و/أو الاستمرار في مزاولة، أي نشاط أمني، أو تقديم خدمات أمنية في الإمارة، إلا بموجب رخصة تجارية أو مهنية أو صناعية، بحسب الحال، يتم إصدارها من السلطة المحلية المختصة بالامارة بعد الحصول مسبقاً على موافقة أمنية خطية صادرة من الإدارة المختصة.

٤(٢) إعتباراً من تاريخ نفاذ هذا المرسوم، يجب على جميع سلطات إصدار التراخيص التجارية والصناعية والمهنية في الإمارة (بما في ذلك سلطات الترخيص في أي منطقة حرة في الإمارة) عدم إصدار، أو تجديد، أي رخصة تجارية أو مهنية أو صناعية، بحسب الحال، لأي مقدم خدمات أمنية، خاضع لأحكام هذا المرسوم، إلا بعد الحصول مسبقاً على موافقة أمنية خطية صادرة من الإدارة المختصة.

٤(٣) يجب على الإدارة المختصة التنسيق مع سلطات إصدار التراخيص التجارية والصناعية والمهنية في الإمارة (بما في ذلك سلطات الترخيص في أي منطقة حرة في الامارة) لضمان إستحداث وتطبيق نظام اليكتروني فعال يتم بموجبه إصدار الموافقات الأمنية، المشار اليها في المادتين ٤(١) و ٤(٢) أعلاه، بصورة فورية، بقدر ما قد يكون ذلك ممكناً عملياً، ما لم يكن سبب التأخير في إصدار الموافقة الأمنية المطلوبة عائداً لمقدم طلب الترخيص.

المـادة (٥)
الإستثناء من أحكام المرسوم

يجوز لقائد الشرطة، بناء على توصية من الإدارة المختصة، إستثناء أي مبنى أو أي مقدم خدمة أمنية من تطبيق أحكام هذا المرسوم بشرط توافر مبررات كافية للإستثناء المعني.

المـادة (٦)
تقاضي الرسوم المحلية

تتقاضى الشرطة المحلية في عجمان الرسوم المحلية الواردة تحديداً في لائحة الرسوم المرفقة بهذا المرسوم الأميري وذلك مقابل الخدمات التي تؤديها للمستفيدين من تلك الخدمات.

المـادة (٧)
ضبط المخالفات وتوقيع وتحصيل الغرامات المحلية

تختص الشـرطة المحلية في عجمان بضـبط وإثبات المخالفات الواردة تحديداً في لائحة المخالفات والغرامات المرفقة بهذا المرسوم الأميري، ويناط بها توقيع الغرامة المحلية المقررة عن كل مخالفة منها، وتحصيلها والتصرف فيها وفقاً للنظم المالية والإجراءات السارية لدى حكومة الإمارة.

المادة (٨)
إصدار اللوائح والقرارات التنفيذية

بموجب أحكام هذا المرسوم، يفوض قائد الشرطة بأن يقوم، من وقت لآخر، بإصدار أي لوائح أو قرارات بغرض تنفيذ أحكام هذا المرسوم بشرط ألا تتعارض أحكام تلك اللوائح والقرارات مع أحكام هذا المرسوم. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تتضمن تلك اللوائح والقرارات التنفيذية تحديد الأنشطة الأمنية المسموح بمزاولتها في الإمارة من قبل منشآت القطاع الخاص، والمتطلبات الأمنية لمزاولة تلك الأنشطة، والواجبات القانونية والإخلاقيات المهنية لمقدمي الخدمات الأمنية الذين يتم ترخيصهم، ووسائل الرقابة على أعمالهم وخدماتهم المهنية، وتحديد المواصفات الأمنية والفنية للمباني الخاضعة لأحكام هذا المرسوم، على إختلاف أنواعها، وتحديد المواصفات الفنية والمعايير الأمنية الواجب توافرها في معدات وأجهزة الرقابة الأمنية، وتحديد السجلات المطلوب توافرها ، في كافة الأوقات، لدى مقدمي ومستخدمي الخدمات الأمنية، بحسب الحال، والبيانات والمعلومات الواجب تدوينها في تلك السجلات، وغير ذلك من الأمور المتعلقة بالخدمات الأمنية وبتداول وإستخدام معدات وأجهزة الرقابة الأمنية في الإمارة، حسبما قد يراها قائد الشرطة لازمة أو ملائمة لتحقيق الأهداف المبتغاة من هذا المرسوم. وتعتبر جميع تلك اللوائح والقرارات التنفيذية مكملة لأحكام هذا المرسوم الأميري وواجبة النفاذ قانوناً.

المادة (٩)
إلغاء التشريعات السابقة

٩(١) يُلغى أي نص أو حكم ورد في أي تشريع سابق يتعارض أو يخالف الأحكام الواردة في هذا المرسوم الأميري، بقدر ما قد يكون ذلك الإلغاء مطلوباً لإزالة المخالفة أو التعارض المعني.

٩(٢) بالرغم مما ورد في المادة ٩(١) أعلاه، يستمر العمل برسوم الخدمات وبالمخالفات والغرامات المحلية المترتبة عليها الواردة في المرسوم الأميري رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ بشأن الربط الاليكتروني الأمني للمنشآت الهامة في عجمان، وفي القرار الأميري رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ بشأن رسوم الخدمات والغرامات المحلية المطبقة لدى شرطة عجمان بدون أي تعديل في تلك الرسوم والغرامات المحلية.

المادة (١٠)
نشر المرسوم الأميري وتعميمه

يُنشر هذا المرسوم الأميري بالجريدة الرسمية للإمارة، ويعمم على كافة الجهات المعنية به للعمل بموجبه، كل فيما يخصه.

صدر عنا بتوقيعنا عليه في مكتبنا بالديوان الأميري بعجمان في هذا اليوم الاحد الموافق الخامس والعشرين من شهر ذو القعدة سنة ١٤٣٧ هجرية الموافق الثامن والعشرون من شهر أغسطس سنة ٢٠١٦ ميلادية.

حميد بن راشد النعيمي
حاكم إمارة عجمان

لائحة رسوم الخدمات

م	وصف الخدمة	قيمة الرسم/درهم	ملاحظات
١	إصدار شهادة مطابقة للمواصفات الأمنية للبناية الجديدة أو القائمة.	٥٠٠	سنوياً
٢	إصدار/ تجديد موافقة أمنية **فقط** لمزاولة نشاط تجارة أجهزة ومعدات الإنذار والمراقبة.	٢,٠٠٠	سنوياً
٣	إصدار/ تجديد موافقة أمنية لمزاولة نشاط تجارة جميع الأجهزة والمعدات الأمنية مع نشاطات تركيبها وصيانتها.	٢,٥٠٠	سنوياً
٤	إصدار/ تجديد موافقة أمنية لمزاولة نشاط خدمات الاستشارات والدراسات المتعلقة بأمن المباني.	٢,٠٠٠	سنوياً
٥	إصدار/ تجديد موافقة أمنية لمزاولة نشاط مركز للعمليات والمراقبة الأمنية بداخل ذات البناية.	٢,٠٠٠	سنوياً
٦	إصدار/ تجديد موافقة أمنية لمزاولة نشاط صيانة الأجهزة والمعدات الأمنية فقط.	١,٠٠٠	سنوياً

لائحة المخالفات والغرامات

م	وصف المخالفة	تصنيف المخالفة	قيمة الغرامة/ درهم
١	**مزاولة نشاط أمني بدون موافقة الإدارة المختصة.**	الأولى	٦,٠٠٠
		الثانية	١٢,٠٠٠
		الثالثة	١٨,٠٠٠
٢	**مزاولة نشاط أمني بموافقة من الإدارة المختصة منتهية الصلاحية.**	الأولى	١,٠٠٠
		الثانية	٢,٠٠٠
		الثالثة	٣,٠٠٠
٣	**استخدام شخص لدى منشأة مرخصة للقيام بعمل أمني بدون موافقة من الإدارة المختصة.**	الأولى	١,٥٠٠
		الثانية	٣,٠٠٠
		الثالثة	٤,٥٠٠
٤	**عدم التقيد بشروط وإجراءات الموافقة الأمنية الصادرة من الإدارة المختصة**	الأولى	٤,٠٠٠
		الثانية	٩,٠٠٠
		الثالثة	١٥,٠٠٠
٥	**إستخدام أجهزة المراقبة أو التسجيل أو التنصت بشكل غير قانوني.**	الأولى	١٠,٠٠٠
		الثانية	١٥,٠٠٠
		الثالثة	٢٠,٠٠٠
٦	**تقديم بيانات أو معلومات غير صحيحة للإدارة المختصة من قبل مقدم الخدمة الأمنية.**	الأولى	٢,٥٠٠
		الثانية	٥,٠٠٠
		الثالثة	٧,٥٠٠
٧	**تقديم بيانات أو معلومات غير صحيحة للإدارة المختصة من قبل مستخدم الخدمة الأمنية.**	الأولى	٢,٥٠٠
		الثانية	٥,٠٠٠
		الثالثة	٧,٥٠٠
٨	**عدم تحديث مستخدم الخدمة الأمنية للبيانات والمعلومات الخاصة بها.**	الأولى	١,٠٠٠
		الثانية	٢,٠٠٠
		الثالثة	٣,٠٠٠

دولة الإمارات العربية المتحدة
وزارة الداخلية
القيادة العامة لشرطة عجمان
القائد العام

حكومة عجمان
Government of Ajman
دائرة المالية
Department of Finance

٩	عرض أو بيع أو استيراد أجهزة او معدات امنية محظورة او غير مرخصة.	الأولى	١٠,٠٠٠
		الثانية	٢٠,٠٠٠
		الثالثة	٣٠,٠٠٠
١٠	عدم تنفيذ أو مخالفة لأي قرار صادر خطياً من الإدارة المختصة	الأولى	٢,٥٠٠
		الثانية	٥,٠٠٠
		الثالثة	٧,٥٠٠
١١	عدم التقيد بالتدوين أو الاحتفاظ بالسجلات الأمنية	الأولى	١,٥٠٠
		الثانية	٣,٠٠٠
		الثالثة	٤,٥٠٠
١٢	القيام بعمل مخالف لأخلاقيات المهنة والشرف الوظيفي	الأولى	٤,٠٠٠
		الثانية	٥,٠٠٠
		الثالثة	٨,٠٠٠
١٣	مخالفة أو عدم الالتزام بإجراءات الأمن والسلامة في المبنى	الأولى	٢,٥٠٠
		الثانية	٥,٠٠٠
		الثالثة	٧,٥٠٠
١٤	إهمال وتقصير مقدم الخدمة الأمنية في تقديم خدماته المهنية.	الأولى	١,٠٠٠
		الثانية	٣,٠٠٠
		الثالثة	٤,٠٠٠
١٥	إهمال وتقصير مستخدم الخدمة الأمنية في توفير متطلبات الخدمة الأمنية المطلوبة منه.	الأولى	١,٠٠٠
		الثانية	٣,٠٠٠
		الثالثة	٤,٠٠٠
١٦	عدم الالتزام بتنفيذ أي تعهد خطي مقدم للإدارة المختصة في الوقت المحدد	الأولى	١,٠٠٠
		الثانية	٢,٥٠٠
		الثالثة	٥,٠٠٠
١٧	عدم تجديد شهادة مطابقة المواصفات والشروط الأمنية للمبنى بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء مدتها.	الأولى	١,٠٠٠
		الثانية	٢,٠٠٠
		الثالثة	٣,٠٠٠

دولة الإمارات العربية المتحدة
وزارة الداخلية
القيادة العامة لشرطة عجمان
القائد العام

حكومة عجمان
Government of Ajman
دائرة المالية
Department of Finance

In the Name of Allah, the Most Gracious, the Most Beneficent

United Arab Emirates

Ruler's Court

Ajman

The Amiri Decree No. (7) of 2016
Regulating the Circulation and Use of Building Control Equipment in the Emirate of Ajman

We, Humaid bin Rashid Al Nuaimi, member of the UAE Supreme Council and the ruler of the Emirate of Ajman, having perused the following:

- The Federal Law No. (1) of 2011 concerning the State Public Revenues;
- The Amiri Decree No. (11) of 2011 concerning the issue of the financial law of Ajman Government and the executive rule thereof;
- The Amiri Decree No. (4) of 2013 regarding the Local Police in Ajman;
- The Amiri Decree No. (4) of 2014 reorganizing the Executive Council of the Emirate of Ajman;
- The Amiri Decree No. (10) of 2014 regarding the foundation of the Central Department for Legal Affairs of Ajman Government;
- The Amiri Decree No. (6) of 2015 concerning service fees and local fines applicable by Ajman Police;

Upon the request of Ajman Police leadership on the importance of a local legislation that would oblige owners of buildings in Ajman to install security equipment inside buildings so as to regulate the sale and use of such devices and equipment to cope with the applicable security practices in the other emirates of the state and to enhance the preventive role of the police through use and exploitation of electronic surveillance that ensure the active intervention of

security services in the shortest possible time to eventually reduce crime and limit the size and impacts thereof;

Upon the recommendation of the Executive Board in Ajman in its meeting No. (3) of 2016, held on April 19, 2016 to admit the aforementioned request of Ajman Police leadership; and

As we deemed that, this shall be in favor of the public interest,

We decided to issue the following decree:

Article (1)

Decree Title and the Date of Enforcement

This decree shall be entitled **"The Amiri Decree No. (7) of 2016 Regulating the Circulation and Use of Building Control Equipment in the Emirate of Ajman"** and shall be put into effect as of the First of September, 2016.

Article (2)

Definitions and Interpretations

To the purposes of applying the provisions herein, the following words and expressions shall have the meanings ascribed to each, unless otherwise required by the context:

State: United Arab Emirates.

Emirate: Emirate of Ajman.

Police Commander: General Commander-in-Chief of Ajman Police.

Concerned Department: General Operations Department of Ajman Police.

Security Network: The Security Network in the Central Operations' Room of Ajman Police.

Building/ Buildings: Any real estate of whatsoever particulars or constituents, used for residential, commercial or industrial purposes in the Emirate. This definition shall not include any real estate that is excluded, under a written resolution of the Police Commander, from the application sphere of the provisions hereof; being this on a temporary or permanent basis.

Devices and Equipment of the Security Control: Any cameras, equipment, other similar instruments or electronic systems of multiple devices and equipment whereby or via which the security control, visio and/ or audio, is performed inside and outside any subject building; or that are used to monitor and/ or record the movement of individuals and vehicles of whatever kind inside a specific building, outside the same or inside a particular section therein. This expression shall include any electronic systems or devices and equipment used to connect the security controlling devices and equipment inside the building to the security network.

Civil Services: Any services related to selling, purchasing, circulating, installing, commissioning and maintaining any security devices or equipment supplied within the Emirate by a legal person to third parties for a financial amount.

Civil Activity: Any professional or artisan activity with relation to installing or maintaining the devices or security controlling equipment as performed by any normal or legal persons inside the Emirate.

Civil Service Provider: Any company or corporation carrying on the activity of selling, purchasing, installing or maintaining security devices or equipment in such in-existence buildings in the Emirate.

Civil Service User: The owner of subject buildings of the stipulations and provisions hereof.

Banned Security Devices or Equipment: Devices and equipment concerning which a written resolution is issued by the Police commander to restrict the circulation, installation or maintaining thereof in any building in the Emirate.

Security Records: The records regarding which a written resolution is issued by the Police commander requiring ensuring the availability thereof, during all times, at the providers and users of the civil services, as applicable.

Matching Security Specifications Certification: The certificate that is issued annually by the concerned department to the owner of subject building of the stipulations herein, whereby it is confirmed that the building meets all technical and security conditions and specifications required to protect the same from any potential security risks that may occur therein.

Article (3)

Commitment to Install Security Devices and Equipment

3-(1) By virtue of this decree, and as of the enforcement date hereof, every owner of in-existence building in the Emirate of Ajman, or even if it is still under construction or is to be completed post the enforcement of the present decree, shall be committed to install the required security devices and equipment in the

subject building, in the manner - and within the period – as specified by the concerned department.

3-(2) The concerned department may issue a written order to any building owner to obligate the same to connect the security controlling devices and equipment available in the building to the security network, whenever it deems this is proper due to the existence of a potential security risk for the subject building or the occupiers therein, the matter which requires continuous surveillance for the building to ensure quick and active intervention of security services to prevent or reduce and limit the impacts of such a potential security risk.

Article (4)

Prior Security Clearance for issuing Permits

4-(1) As of the enforcement date of the present decree, no one – whether normal or legal person – may carry on and/ or proceed with the provision of any civil activity or civil service in the Emirate unless under a commercial, professional or industrial license, as appropriate, which should be issued by the local competent authority of the Emirate upon obtaining a prior security clearance from the concerned department.

4-(2) As of the enforcement date of the present decree, all issuing authorities of commercial, professional or industrial licenses in the emirate (including licensing authorities in any free zone area in the emirate) must abstain from issuing any commercial, professional or industrial licenses, as applicable, to any civil service provider who is a subject of the provisions hereof, unless after obtaining a prior written clearance consent from the concerned department.

4-(3) The concerned department must coordinate with such authorities of the power to issue commercial, professional or industrial licenses in the emirate

(including licensing authorities in any free zone area in the emirate) to ensure the development and application of effective electronic system via which the security clearances, referred to in Articles 4(1) and 2(2) above, should be instantly issued, as far as this may be practically done, unless the reason of the delay in issuing the required security clearance is attributable to the license applicant.

Article (5)

Exclusion from the Decree Provisions

Upon the recommendation of the concerned department, the Police Commander may exclude a specific building or civil service provider from the provisions hereof, provided that there should be sufficient and proper grounds therefor.

Article (6)

Receiving Local Fees

The Local Police in Ajman shall receive the local fees prescribed specifically in the list of fees, enclosed hereto, in return for such services it provides to the users thereof.

Article (7)

Controlling Violations, Applying and Receiving Local Fees

The Local Police in Ajman shall be the competent authority to control and record such violations prescribed in the List of Violations and Fines as enclosed hereto. In addition, it shall be authorized to apply the prescribed fine for each violation, collect the same and dispose thereof pursuant to the applicable financial systems and procedures by the Emirate's government.

Article (8)

Issuing Executive Regulations and Orders

Under the provisions stipulated herein, the Police Commander shall be authorized, from time to time, to issue any executive regulations or orders with the purpose to apply the provisions hereof, provided that these regulations and orders are not contradictory to the stipulations herein. In particular, these executive regulations and orders must determine the civil activities permissible to be carried out in the emirate by the private sector, the security requirements for carrying out such activities, legal obligations and professional ethics of the licensed civil services providers and controlling means over their business and professional services. As such, they shall define the security and technical specifications for the subject buildings of the provisions stipulated herein, of whatsoever kind, and define any technical specifications and security criteria that must be fulfilled, at all times, by both providers and users of the determined civil services, as applicable. It shall also define the data and information need to be recorded in such records besides other matter related to the civil services as well as the circulation and use of security control devices and equipment in the emirate, as may be deemed appropriate or necessary by the Police Commander to achieve any desired results from the present decree. All these executive regulations and orders shall be deemed complementary to the provisions of this Amiri Decree and duly enforceable.

Article (9)

Nullifying Precedent Legislations

9-(1) Any precedent stipulations or provisions under precedent legislations which contradict or disagree with any stipulations herein shall be revoked and annulled to the extent necessary to eliminate such contradiction or disagreement.

9-(2) Notwithstanding the aforementioned in article 9 (1), the local service fees, violations and consequent fines thereon shall continue to be applied as determined by the Amiri Decree No. (12) of 2011 regarding electronic security connection of

the prominent institutions in Ajman, and the Amiri Decree No. (6) of 2015 regarding local service fees and fines applicable at Ajman Police without any amendment to these local fees and fines.

Article (10)

Publication and Circulation of the Amiri Decree

This Amiri Decree shall be published in the official gazette of the emirate, and shall be circulated to all of the concerned authorities in order to work accordingly, each within their own jurisdiction.

Issued and executed by us in our office at the Ruler's Court in Ajman on this Sunday corresponding twenty fifth of Dhul-Qada, 1437 Hijri, the twenty-eighth of August, 2016 Gregorian.

Humaid bin Rashid Al Nuaimi

Ruler of Ajman

//Signature//

//Stamp of the Ruler's Court in Ajman//

Service Fees List

Sr.	Service Description	Fees Amount/ AED	Notes
1	Issuing "Matching Security Specifications Certification", the current form or the new one.	500	Annually
2	Issuing/ renewing Security Clearance to carry on the activity of "Trading in alarm and surveillance devices and equipment."	2,000	Annually
3	Issuing/ renewing Security Clearance to carry on the activity of "Trading in all security devices and equipment and provision of installation and maintenance services for the same.	2,500	Annually
4	Issuing/ renewing Security Clearance to carry on the activity of "Provision of consulting services and studies relating to the buildings' security."	2,000	Annually
5	Issuing/ renewing Security Clearance to carry on the activity of "Operations and Security Surveillance Center inside the same building."	2,000	Annually
6	Issuing/ renewing Security Clearance to carry on the activity of "Provision of maintenance services for security devices and equipment only."	1,000	Annually

List of Violations and Fines

Sr.	Violation Description	Violation Category	Fine Amount/ AED
1	Carrying on a civil activity without obtaining clearance from the concerned department.	First	6,000
		Second	12,000
		Third	18,000
2	Carrying on a civil activity under an expired clearance from the concerned department.	First	1,000
		Second	2,000
		Third	3,000
3	Employing a person at a licensed institution to carry on a security mission without obtaining clearance from the concerned department.	First	1,500
		Second	3,000
		Third	4,500
4	Non-adherence to the conditions and processes of the security clearance as issued by the concerned department.	First	4,000
		Second	9,000
		Third	15,000
5	Illegal use of surveillance, recording or eavesdropping devices.	First	10,000
		Second	15,000
		Third	20,000
6	Provision of inaccurate data or information to the concerned department by the Civil Service provider.	First	2,500
		Second	5,000
		Third	7,500
7	Provision of inaccurate data or information to the concerned department by the Civil Service user.	First	2,500
		Second	5,000

		Third	7,500
8	Failing to update the data and information relative to the Civil Service by the user thereof.	First	1,000
		Second	2,000
		Third	3,000
9	Offer, sale, import of any banned or unlicensed security devices and equipment.	First	10,000
		Second	20,000
		Third	30,000
10	Failing to execute or breaching any written decision by the concerned department.	First	2,500
		Second	5,000
		Third	7,500
11	Non-adherence to recording or keeping security records.	First	1,500
		Second	3,000
		Third	4,500
12	Committing an act that violates the professional honor and ethics.	First	4,000
		Second	5,000
		Third	8,000
13	Breaching or non-adherence to the security and safety procedures in the building.	First	2,500
		Second	5,000
		Third	7,500
14	Negligence and failure of the Civil Service provider to provide their professional services.	First	1,000
		Second	3,000
		Third	4,000
15		First	1,000

	Negligence and failure of the Civil Service user to provide the necessaries for civil service requested thereby.	Second	3,000
		Third	4,000
16	Non-adherence to fulfill any written pledge as submitted to the concerned department in a timely manner.	First	1,000
		Second	2,500
		Third	5,000
17	Failure to renew the "Matching Security Specifications and Conditions Certification" for the building within fifteen days following the expiry thereof.	First	1,000
		Second	2,000
		Third	3,000

//Stamp of the General HQ of Ajman Police//

//Stamp of the Ajman Ruler's Court//

//Stamp of Department of Finance, Government of Ajman//